شرح كتاب الكافية في النحو

تصنيف العلامة السيد ركن الدين
الحسن محمد شرفشاه العلوي الاسترابادي

الحمد لله رب العالمين

مصنف هذا الشرح هو العالم السيد بركات الله الحسيني محمد شرفشاه
العلوي الاستراباذي وجدت له بخطه في ظهر متوسط
مورخا بسنة تسع وسبعمائة ووجدت في مكان آخر
انه توفي سنة ثمان عشرة وسبعمائة
رحمه الله تعالى

واما ابن الحاجب فهو الشيخ ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس المعروف
بابن الحاجب وكان والد عمر المذكور كرديا وكان حاجبا للامير عز الدين موسك
الصلاحي واشتغل ابن الحاجب المذكور وسمع بالقاهرة القرآن والفقه
على مذهب مالك واشتغل بالعربية وبرع في علومها واتقنها ثم انتقل الى
دمشق ودرس بجامعها وكان الخلق على الاشتغال عليه وتبحر في الفنون
وكان له علم على العربية وله مصنفات جليلة ثم عاد الى دمشق
فلما قاصده ثم انتقل الى الاسكندرية وتوفي بها وكان مولده في اواخر
سنة سبع وخمسمائة بالسنا بلدة بصعيد مصر وتوفي في ليلة السبت
ثاني عشر شوال سنة ست واربعين وستمائة وكان فقيها
حافظا واعا رحمه الله تعالى

ثم آل الى يوسف بن الله الساري
من بني الانصاري

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا ملكم وكلنا

الحمد لله على نعمه جلال جده ونور بطاعته جمال ولبه ونكبو دون نواله تكرم معقده
معقده ومثاله والمخترع امره ونهيه ومعقد كماله وانزهه عن مشابهة الشبيه
ومثاله والصلاة على محمد سيد العجم والعرب لسان حرامه ومحلاله واشهد ان لا اله الا الله
وحده لا شريك له شهادة تكون خير كلمة الكافة في النجاة ويوم يراد الناس
وبعد فان كنز خزينة يفتقر الى الخاطة وشرح معانيه ولا يتوفى حق تركيبه
وتباين علماء الدهر الا من كان اكثر كتبه وجعلته ترجمة الحبر البحر العالم الفاضل الكامل
سلالة الملوك آباء وابناء فخر العرب والعجم بهاء الدولة والدين ضياء الاسلام والمسلمين
محيي العدل ومميت الجور ملك الوزراء وصاحب السيف والقلم صلاح العالم جلال
المعظم
الدنيا والدين ابو نصر بن ابي منصور بن شاهنشاه الملك الذي لو ادعى ما عاونه عليه
اشتغال همه الثاقب الذي هو دستور بعده الفن الاول الى الباب وعبد الغافر
شرح الكافية كون واوصال الخاطة وشرح معانيه وموصلا الطالبة الى
ومعانيه فانا نوفق في الله عليه وكل اليه انيب فصل
اعلم ان معرفة ما يدل على معرفة اللفظ والوضع ولفظ المفرد فالمفرد
ما لفظه لفظ انسان او دجاجة مثلا او مستولا والمراد من الوضع ههنا تخصيص

شيء بشيء بحيث اذا اطلق او احس الشيء الاول فهم الشيء الثاني والمراد من المفرد هو
ان الايدل جزء لفظه على جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ قوله الجنس للكلمة
وباقي قيوده كالفصل فلفظ اخرجه عن الخط والعقود والاشارة والنصب
قوله ومع معنى اخرجه عن الحالات ومعنى الفاظ الغيبة الآلة على معنى الخ قوله
مفرد اخرجه عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا يدخل الحد الكلمات التي
يدل لفظها الا الفاظ كالاسم والفعل والحرف مثلا لها ومعنى مثل زيد ورجل وضرب وقد
ان الالفاظ التي ومعنى الفاظ لها معان فاذا اراد المعنى فقوله لفظ معنى احد
لجواز ان يكون لفظا او غيره ولقائل ان يقول ان يقول ان يدخل في الكلمات الموضوعة الالفاظ
مركبة كلفظة الخبر طالعة فان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم وعمرو
عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قائم
بل موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب بديهة ان يحمل العدق الكل
وهذا المفهوم ليس مركبا وهذا الجواب ضعيف جواب عن السؤال الاول سلمنا ان
لفظة الخبر موضوعة لمثل زيد قائم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة
جزء لفظ الخبر على جزء معناه وان كان معناه مركبا لان دلالة كل جزء من اجزاء
قيد قائم مركب جزء معناه ومفرد جزء لفظه ان يدل جزء لفظه على جزء معناه وهو لفظ

وقف بمدرسة احمد بن بدينة

فيلزم ان يكون جميع الحد اسما لانه كل ما صدق الحد صدق الحدود كلها
انه منقوض بالخطوط والعقود والاشارات والنصب فانها حدود كلية
غير مقترنة بواحد من الاربعة المذكورة لكنها ليست باسم لا غالبا ليست بكلمة ويمكن ان يجاب
عنه بان يقال لما قسمنا الكلمة الى اسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد
الاسم كلمة دال على معنى بالجزء لكن حد فنا الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا بينا
كل واحد من القيدين لما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع
الحد مركب والكلمة مفردة ولما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات
والنصب ليست بكلمة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يراد باحد الاربعة الثلاثة
واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين وايا ما كان ينتقض حد الاسم
والفعل لما الاول اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به
غير كل المعين احتمالا فعلا واما الثاني اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون
الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا احتمالا فعلا فلا يكون حد الاسم ما نعا
وكذا الفعل جامعا وقد جعلتم يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف وجوابه
انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييد بالتعيين
او بعدم التعيين لا يقال لقائل ان يعود ويقول لم لا يجوز ان يراد به واحد من غير تقييد

بالتعيين او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن
فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين
صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاضافة بين واحد منها وبين المعين
جواز اجتماع وان لم يقيد به ولم يلزم بكرة هذا الاسم هنا مع قوله من قبل وقد
علم بكل حد كل واحد منها الكرار ان ذكره هنا للمطابقة وصاحب الالزام قوله
ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة
اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده
كالكاتب بالقوة القريبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاشياء يكون بالحد وقد يكون بالخاصة
والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود
مثلا اي كلمة صدق عليها انها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة صدق عليها الاسم وينعكس بمعنى انه كلما صدق المحدود صدق الحد بمعنى
انه كلما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة وان الخاصة مطردة بمعنى انه كلما وجد خاصة الشيء وجد ذلك الشيء
مثلا اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم وغير منعكس لانه لا يمكن ان
يقال كل اسم صح دخول اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليها كالاعلام

وهذا الالف ينبه الالف التي في ذكر واياك في الافراد والخطاب وان لم ينبه بنفسه
موضعه فيكون المنادى المذكور مشابها الالف الذي في ذكر واياك في الافراد
والخطاب وهذا الصدر كاف في اعراب الباب فيكون مشابها لمبنى الاصل واعلم ان
لو قيل ابتدا بمبنى المنادى المذكور وكونه مشابها الالف الذي في ذكر واياك لكان اصوب
ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا

وقد ذكر اي حكم المعرب في خامسه ان يختلف اخره لاختلاف العامل لفظا
نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا نحو جاءني فتى اصله فتي
ورايت فتى اصله فتيا ومررت بفتي اصله فتيي قلبت الياء الفا في الاحوال الثلاث
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار في الاحوال الثلاث كالعصا فاختلف اخره لان لو كان
الاختلاف في غير الاخر لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في غراء والنون في
انهم تقول جاءني غراء وانهم ورايت غراء وانهما ومررت بغراء وانهم وانما جعل الاعراب
في اخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما ان الوصف بعد الفراغ عن الموصوف
فكذلك ذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما كان لاختلاف العوامل احترازا من اختلاف
الاخر لا لاختلاف العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف اخر من في من ابل
ومن رجل ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب لما عرف المعرب بما عرفه

بالفاء وهو الذي يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لزم تعريف
الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب اثبات له هذا الحكم وهو اختلاف
اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذا
الحكم اخفى من المعرف فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز
وممكن ان يجاب عن هذا بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت
له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له باستقراء العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف
ان المعرب على اي صنف من اصناف الاسماء يطلق بعد ان عرف في احد صنفيه باختلاف
اخره باختلاف العامل والصنف الاخر لا يختلف اخره باختلاف العامل باستقراء
العرب [illegible] اي الاعراب والذي به يحصل اختلاف
اخر المعرب اي الاعراب هو سبب لاختلاف اخر المعرب وهو الضمة والفتحة والكسرة او
ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما في الاسماء الستة
واعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب اعني التام اما ما يتقيد به القريب فلذلك
يدخل فيه العوامل والمعاني المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة
فالفاء اسباب بعيدة للاختلاف والمعنى غيرها واما قيد بعيدة بغير التاء وفي الاختلاف
اي حد جميع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو جعل السبب التام لكان اولى

ان الاختلاف او جد مع كل واحد منها دليلا على ان الاسم وضع غير معرب لا لا
تعرب بسبب العامل فصار كل واحد منها بعد ما لم يكن وجب بخلاف آخر الف

وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انها لما كانت الاسماء معان مختلفة
كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب لاجل الاسماء التي تلك المعاني معرضا عن بعض
نحو ما احسن زيدا وما احسن زيدٌ وما احسن زيدٍ فان معنى الاول نفي احسن
زيد او معنى الثاني ما صار زيد احسن ومعنى الثالث مسلوب عن احسن صار زيد
او اي خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى الملفوظ في التداولة ليعامل احتوروا النوع

اذا اذا اولوه

وجوبا ثم ذكر المجزوم مع انه من انواع الاعراب لانه هنا ذكر احوال الاسم والمجزوم
ليس من احواله قوله وارفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
واما مال فالرفع علم الفاعلية وقيل علم الفاعل لانه ليس على الفاعل وحده لوجوده في
كالمبتدا وغيره هو علم الفاعل او شبيه به في العمل كالمبتدا وخبر كان وما
ولا وغيرها وقد قيل النصب علم المفعول واما قيل الجر علم الاضافة لكونه علما
للاضافة ولا يوجد في غيرها بخلاف الرفع والنصب والمراد بقولنا الجر علم الاضافة

المضاف اليه قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اي
العامل ما به يحصل المعنى المقتضي للاعراب معنى ان العامل هو سبب مقتضي الاعراب
فالعامل شيء والمقتضي للاعراب شيء آخر نحو قام زيد فان العامل قام والمقتضي
للاعراب هو الفاعلية وهي انما حصلت وتقيدت تمام وقيد نظرا الى نحو حسنة عوامل
العمل لان عمله ليس سببا للمقتضي لعرابته وجوابه انه ذكر احدة عوامل الاسم خاصة
قوله ما تعرف به المعرف لما ذكر مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام وهي
ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات كلها احرف من حروف فان كان بالحروف
فلعلة واصل ما كان لعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره
بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون رفعه بالواو
ونصبه بالالف وجره بالياء لمجانسة كل حرف حركة ذلك الاعراب فان كان بخلاف
ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فقول لما كانت انواع الاعراب مختلفة ان كان بعضها
بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا منع
صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب قوله
فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة
جرا اي لعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة

ان الالف تقع ضمير الرفع للمثنى نحو يضربان ويضربا ولغراب الجمع سالم الرفع بالواو والنون
نيابة عن الواو ضمير الرفع الجمع نحو يضربون ويضربوا ويعربون ويعربوا والاعراب بالياء حال الجر على الاصل
وفرقوا بينهما ان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون
في الجمع واتبعوا النصب الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع من حيث ان منشأ
كل واحد منهما فصلة في الكلام ومن حيث قرب الجر لان الفتح من اصل الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واما ان الالف والياء في المثنى الاعراب وكل واحد منهما
مع فتح ما قبل الياء مع النون دليل على علامة التثنية والواو والياء في الجمع الاعراب
وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون دليل على علامة الجمع والنون في حاله
الاضافة بمنزلة التنوين في غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عما حذف كما ان هذه
الحروف في نحو قول الشاعر قوله تعدو بها تعدو عصا وطورا وطورا اولا تعدو
تعاض رعاء وجزاء وتسلى رعاء والقطع ما نذراه اعلم ان الاعراب التقديري
والمحلي اما الاعراب التقديري ففي موضعين احدهما ان يتعذر وفيه الاعراب لفظا وذلك
ان المتعذر وفيه الاعراب لفظا لكن يستثقل فيها الاول ففي موضعين احدهما الاسماء
المقصورة وهي اسماء في اواخرها الف غير مزيدة نحو جبل وعصا وفي نحو حبلى وفتى واربت
سفر وعرفت فتى اما تعذر الاعراب لفظا كون الالف في اخره واصناع قبول الالف الحركة

فقال سيبويه انه غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلية وقال الاخفش انه
منصرف انما انكر ما لم يعرفوه الوصفية فلم يكن فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
فصرف وجوابه ما تقول لسلنا انه انما انكر ما لم يعرفوه الوصفية كل ما لم يعرفوه
بعد ذكر وبيان دلكان احرى اذا كان عالما لكن اعتبار الوصفية فيما بين اسباب منع الصرف
من التضاد واذا تنزل الى الكلام وكان حكم كل ما فيه صفة مع سبب اخر نحو سكران وعلياء
قال يفعل احمر وباب لبات مستثنى من عدم انصرافه اذا سمي به لم يزل عنه العدل فلم يكن
الصفة الاصلية
سميت بها جائز اذا سمي بها بعد اجراء اسم السؤال عنه وهو ان تقول لو كانت
الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكان جائز اسميت به الكونه
وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان جائز ترك صرف العلمية والوصفية الاصلية
لكنه ليس كذلك فلم يكن الصفة الاصلية معتبرة وجوابه انا نقول الاسلم ان الصفة الاصلية
لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في نحو جائز اذا سمي به وذكر الان الوصفية
اذا اعتبرت في حكم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو ممنوع الوصف في العلم لا يمنع
من كونه وصفا تحقيقا كما يمنع من اعتبار المتضادين في حكم واحد غير جائز وليس كذلك احمر

قام الفعل بالفاعل لفرح عنه مفعول بما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا السند
الفعل اليه وقدم عليه لكن المعنى قيام الفعل والتأثير لكن
لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل واما قولك على حد قيامه بعد لم يقل قائما به لدخل
فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة نحو علم زيد والفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة
نحو قرب زيد وان زيد وعلم زيد فاعل عند ما يكون فاعلا بثلثة شروط
احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل مقدما عليه والثالث
ان يكون الفعل قائما به ولم ينتقض لحد فعل زيد نحو قولنا ان قام زيد فعل
لان المراد بالاسناد الحكم على الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد وان لم يقم زيد
مع ان اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد في الجملة او السبب والفاعل
ان يقول لم نحمل ما اريد بالفعل في قولنا ما اسند الفعل اليه الاصطلاحي او اللغوي
لكن الذي هو المصدر وان كان فيه اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فقولنا
الفعل الاصطلاحي حرفا هو الفاعل كما انه غير فانه نحو المفعول واما ان اريد به الفعل اللغوي
فلا نه لا حاجة الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي
وبهذا خرج المقرون بحد الاربعة الثلاثة او شبهه لان الحدث والقيام او شبهه
يعود الى مدلول وحرا بشكل الحد وفيه نظر والمأمل ان يورد النقض على بعض

النواسخ نحو كان زيد قائما فان فيه اسناد الفعل مقدما عليه الى ضمير قيامه
بمعنى انه ليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه اولا واجمالي
اسناد الى زيد او الى ما هو بمنزلته والاصل ان الى فعله اي اصل الفاعل
ان يلي الفعل ويتقدم على المفعول وسائر الاشياء المعمول الفعل لان قرينة الفعل
اكثر من قرينة سائر الاشياء لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر
الاشياء ولكون موجد الفعل غالبا او دائما اولى سائر الاشياء ولذلك جاز ضرب
علامه زيدا واسبع ضرب علامه زيدا ابي والاجمل ان اصل الفاعل ان يلي الفعل
ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب علامه زيدا فانه لولا ان زيدا الملفوظ
عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز ولما
جاز ان يقال ظنهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول
امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا
فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيد وزيد متأخر لفظا واما رتبة
فلان غلامه فاعل ضرب وزيد المفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل
لم جوزتم اضمار قبل الذكر في قولنا الكرمي وحر تبه زيدا ولم تجوزوا اضماره
مع وجود المفعول به وهو زيد قلنا الفرق بينهما وهو وجوب وجود الفاعل واستلزام

وجوده لم اضار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الباقي وهي معقودة هنا الجواز
تقديم المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت ونحوه الفاعل في نحو
اعطى والثاني نزلة المفعول في نحو ضرب واجاز بعض البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه
الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا وعكسه وهو كان يعطي حقوق الفاعل
قوله واذا التبس الاعراب فالقرينة معنوية او لفظية وكان مضمرا متصلا او وقع
بعد الا او معها وجب تقديمه واذا التبس اعراب الفاعل والمفعول ولا قرينة
لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب موسى على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على
المفعول وضابط الالتباس انه لو قيل المتاخر هو الفاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن
الاصل من غير طايل وغير حاجة اما فاعل والقرينة انه لو انتفى اعراب لفظا ولم ينتف القرينة
لم يجب تقديم الفاعل نحو اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى آكل والكمثرى
مأكول وضرب شعوبي سعدى وضرب موسى العاقل فلم يحصل الالتباس بتاخير
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديمه لان الفاعل على المفعول انه كالجزء
لزم ان لا يكون متصلا لو قدم وزانه متصل هذا خلف واما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا
موخرا عن المفعول كراهة ان يتقدم المتصل الاخوي فيلتبس بالفاعل الواحد والمثنى
فان مضمر لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديمه على المفعول واذا كان متصلا لانه لو كان منفصلا

لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره بشكل بمثل قولنا وزيدا ضربت
فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب
تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط وههنا قد تقدم المفعول على الفعل
والفاعل وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا
الا هو او انما ضرب زيدا هو لان معنى قولنا ما ضرب زيدا الا هو الخصاص ضرب زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لخصم آخر واذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد
ضاربا لخصم آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لآخر فهذا نظير الاول فانه يلزم انقلاب المعنى
ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا لانه تقدم ملبوس والا لزم انقلاب المعنى ومن هاهنا
نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا اضاق لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخ من ان يجوز مع تعدد المستثنى
المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول معنى ما ضرب احدا الا عمرا زيد او لا مع تعدده
المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيها والمقصود الحصر في احدهما لا بعينه وان كان
الثاني كان الحصر ضرب الا عمرا زيد فتعين ان لا يبقى الفعل بلا فاعل لان زيدا يتبع ان يكون
فاعلا لما ضرب لا لما اختار القسم الثاني وعلى هذا يكون ما مع تعدد المستثنى المفرغ بمنزلة الفعل
بلا فاعل لان زيدا الموخر لفظا المقدم رتبة يكون فاعلا للفعل ويكون تقديره ما ضرب
زيدا الا عمرا ويوخر ما لم يلزم عما الفعل بلا فاعل مع ان الاصل جايز في كلام الكثير وكذا حكم العامل

بعد فلنه احرف وصلها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء لانه لو كان هاء نحو مسافلة
لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان حكمه حكم المفرد اما شابهة كراهية
وطواعية لفظا فظاهر واما شابهة معنى فلوقوع كل واحد منهما على كثير من اما الجمع
فظاهر واما نحو كراهية فلكونها مصدرا او وقوع المصدر على كثير من اعلم ان المراد بالهاء هاء
التانيث لا ينتقض هذا الحواله جمع فارهة ولوقال بغير هاء وياء لنسبة لكان اصوب لا
ينتقض بمثل مدائني فانه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد بصيغة منتهى الجموع في قوله صيغة منتهى الجموع تجموع الحروف الموجود فيه
وليس مثل مدائني كذلك لان صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب مبني على
قوله بعد آه لاحترازيه عن مثل مسافلة وليس مثل مدائني على صيغة منتهى الجموع بحسب
حروفه فيلزم احد الامرين وهو الاحتراز عن مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل مسافلة
واذا كان كذلك فغير ان يقال منصرف لفقد احد شرطي الجمع المانع من الصرف كونها بغير الهاء
قوله وحدها حرف الصيغ غير منصرف اشارة منقوض على الجمع وهذا جواب سوال
مقدر وهو ان يقال ان هذا الوزن انما منع الصرف للجمعية وصيغة منتهى الجموع غير
كما والجمعية منتفية في حضاجر لانه علم للجنس وجوابه ان نقول التسليم ان الجمعية منتفية
فيه لان الجمع المعتبر عند المحققين ما والجمعية الاصلية وهي منتفية هنا لانه منقول عن

جمع لا جمع حضجر والمنقول هو الجنس المعين فان قيل هذا السوال غير متوجه في صاحب
وانمر نعترفه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا لتلك الجمعية اذا لم يكن فيه
علتان اما اذا كان فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية على العلتين كما في جواري فيه
العلمية والتانيث لانه علم للجنس والجنس مونث فلنا لانسلم ان في حضاجر تانيثا لان
الحضاجر علم الجنس فهو جمع علم الجنس المشترك بين المذكر والمونث كاسامة للاسد واذا كان
كذلك لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية
والتانيث لان العلمية غير موثرة وهذا لو كان كما قال غير منصرف وانما ان يقول عند
يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف علة وسرا وهل
اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قبل الجمع على موازنه وقيل عن جمع سروالة تقديرا
واذا صرف فالاقطع بهذا الجواب ايضا عن سوال مقدر وهو ان يقال هذا الوزن
لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وليس كل واحد منهما اذا لم يعرف جمعا
احدهما انه لفظ الجمع فلا استعملته العرب حملوه على الالفاظ التي هي على وزنه في العرف
غير منصرف فمنع صرفه رايتها والوجه الثاني انه ما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب
ان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقبل ان جمع سروالة تقديرا لحفظ
قاعدة كلام العرب علم ان الاسباب المانعة عن الصرف يلزم ان يكون عشرة جاء على الجواب

فان ابن عرف زيادة النون لانا نقول ان الحاق بحروف اللفظ المنقول اليه اهتم في زيادة حرف
من حروف الاصالة كاللفظ العربي واذا قالوا النون في جحرش زائدة اراد فانه انما يواخذ
الفعل منه ليقال جحرش بخلاف ما اذا لو سمينا رجلا بفعل فانه ينصرف لان في الالحاق فضلا
مثل جعفر فلم يكن نونه زائدة وكالمثال ضبطه الناء كقولهم برجس وبرجسة لانه غير قابل
للتاء حال كونه علما واعلم انه يشكل قبل اسود اسما للحية فانه غير منصرف للوصف ووزن
الفعل مع كونه قابلا للتاء كقولهم اسودة للحية الاتفاق واجاب عنه بعضهم بان قبوله التاء طار
بعد استحقاله اسما وصفاء ان الطارىء غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء اذا استقل صفة
فكان غير منصرف للوصف ووزن الفعل وح لا يوجبه الاشكال برجس فانه لا يسود اسما للحية
قوله ومن ثم اسبغ احمد الخ اي ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف
احد الامرين المذكورين المنع صرف احمر لكون الالف الثاني موجودا فيه ويمكن ان يكون في قوله
زيادة كما في اول الفعل غير قابل للتاء لان الحمرة فيه زائدة لانها من الالوان وكونه غير قابل التاء
لانه لا يقال احمرة ومن ثم قال احمد الخ صرف مع وجود الوصف ووزن الفعل لانتفاء
الامرين معا اما الاول فظاهر واما الثاني فلكونه قابلا للتاء تقول احمد اجل بيّن وهو زائد
قوله لعدم اصبى فانه كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء وكذا الحكم اربل وارطى قوله وما فيه
علة مؤثرة اذ الكلام فيما من مجموع امرين لا مجموع موثرة امرا في شرطية العدل ووزن

الفعل اي كل منهما موثرة في العلمية سيأتي صنع الصرف فانه اذا الكلام صرف
لانه تبين من قول ان العلة المؤثرة لامتناع علة اخرى اما العلة شرطها كالعلة
اذا العدل ووزن الفعل فانها تجامع مع العدل ووزن الفعل موثرة وليست بشرط في العدل
ووزن الفعل واما قولنا انه تبين من قول ان العلة المؤثرة لامتناع علة اخرى لا يتم فانه
لان تلك العلة ان كانت الوصف فالفها لا تجامعه موجبا لصرفها فضلا وان كانت العلة
التأنيث بالتاء او الالف الممدودة او المقصورة او الف زيدا او الالف والنون في الاسم فالعلة
شرطها وان كانت في الصفة فان العلة لامتناعها لا تجامعها المذكورة لاستحالة اجتماع
الف التأنيث بالف الالحاق او مع التاء وبين العلة وانما
قلنا ان العلة تجامع موثرة مع العدل ووزن الفعل نحو عمر في العدل والعلة وكذا
مرو احمد العلة ووزن الفعل وانما قلنا ان العلة تجامع موثرة وليست بشرط في العدل
ووزن الفعل نحو عمر فانه عدل من غير العلة في ثلث ورباع ونحو مرو ووزن الفعل
من غير العلة في احمر اذا كان صفة قوله وبهما تضادان فلا يكون لاحدهما فاذا
لم يوجد لا يعمل سبب واحد اذ العدل ووزن الفعل متضادان وهذا اشارة
الى جواب سوال مقدر وتقرير السوال ان يقال اذا لم يكن العلة شرطا في العدل ووزن
الفعل فلا زال يكون كلا منهما العدل ووزن الفعل والعلة فلا انكرت تلك العلة

قوله وان طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام الواقعة للنظام مفردا واقعا بعدها نحو اقائم زيد وما قائم زيد جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتدأ واقعا بعدها فاعلها وح يكون داخلة في تعريف المبتدأ لكونها واقعة لنظام وجاز ان يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبرها ح لم يكن داخلة في المبتدأ لكونها واقعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند به لمغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احترازا به عن خبر ان وكان وغيرهما واما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدأ قد يكون جملة احترازا به عن المسند الذي هو المسند اليه قوله لمغاير للصفة المذكورة احترازا به عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام واقعة لنظام وقد تظهر ان الفعل المضارع نحو زيد يقوم يصدق عليه انه الخبر المسند به لمغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر المبتدأ وينتقض ايضا بمثل قائم في قائم ابوه لكونه مجردا مسندا به لمغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند به المسند الى المبتدأ وعن الثاني بان المراد بالظاهر ما ملفوظ سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا قوله واصل المبتدأ التقديم اي واصل المبتدأ ان يكون معهودا معلوما للمخاطب ليتمكن المحكوم عليه ان يكون معهودا ما على المحكوم به

ان يقال ح

قوله ومن نحو جاز في الدار زيد والمسوغ ما ذكر في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز ان يقال في الدار زيد لان زيدا وان كان متأخرا عن في الدار لفظا فهو مقدم تقديرا ولاجل هذا التسويغ صار جاز في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى بان الضمير صار عائدا بعد الى الدار وهو مقدم على الدار لفظا ومعنى لما تقدم لفظا فظاهر واما تقديره معنى فلان صاحبا مبتدأ وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصص بوجه ما مثل ورجل من الكرام عندنا وعبد مؤمن خير من مشرك ولا يحسن ان تقول رجل في الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب في الدار رجل وسلام عليكم لعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معهودا ليتمكن المخاطب من الحكم عليه لكن ان تجرد عنه نحو رجل قائم فلا بد ولكن جاز ان تقع نكرة اذا تخصصت بالاكثر لوجه من الوجوه كما سيجيء يقرب من المعرفة والتخصصات على ما ذكره الكاتبة احدها تخصصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو اعجبكم فلعبد مبتدأ ومؤمن صفته وخير من مشرك خبره فالمبتدأ هنا نكرة تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قائم لانه في معنى الصفة والثاني تخصصه بالعلم نحو ثبوت الخير لكقولك ارجل في الدار ام امرأة ورجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وام امرأة عطف على رجل والمبتدأ انما تخصصت هنا بحصول احدهما في الدار لانه يتعلم

يا زيد بفتحة وضمة وقال المعطوف على المبني دخول يا عليه يا زيد والحارث

وكقوله لم يلجأ الى لوبيعه والطير والطير ترفع هذه التوابع على لفظ المنادى المبني وتنصبها

حملا على محله وان شئت بالجر الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب ان لا يجوز الا النصب او الرفع

وتوابع المبني تتبع محله لا يجوز فيها مراعاة لفظه بل يرفع ويكذا كل ما يتبع اسم ان

من حيث انه مبني لشبهه بالحرف وهو كل واحد من المنادى المبني وهو كل المفرد العلم

يا صوت الكرام بكسر الكاف وهو ان لا يكون مضافا ولا شبيها بالمضاف وهو المنادى المبني

وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني نسبة والمفرد اعلم انه اذا اراد المنادى المبني

على لفظه او تقديرا او محله ونصب على المحل جاز ان يكون الصوت شاملا مثل يا ايها العاقل

فاي العاقل وشامل لهذا الرجل وياصوت الكرام ان المنادى في هذه الصور ليس بمعلوم

لفظا حتى يحمل على لفظه بل معلوم تقديرا فالمنادى

المنادى الجنس فان حمل المنادى في هذه المثالين لمعين ليس بمعلوم المحل بل منصوب المحل لانه

به لانه غير معلوم المحل لان الكلام ان يوضع موضعه معرفة معرفة في الاصل

لفظا كان غير مضاف او مضافا ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كما ذكرنا وقولنا

بجعلت من حيث صدقا لرجل زيد فان محله النصب باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار

المضاف من حيث كل واحد منهما مستقل بافادة ما يفيده باسم مختص به فيكون

حد مشابهة الكاف للخطاب من حيث الافراد والمطابقة كما ذكره اعلم ان جميع الاسماء

المضافة جارية مجرى منادى الا المضاف الى ياء المتكلم المخاطب فانها تبقى على الكسر لاجتماع

المتضادين اي العلامة مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف

الى المخاطب ليصح بقاياها اي بقاء المضاف والمضاف اليه

وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف

المسوح دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل

ان توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها يعني يا زيد الذي الوجه ترفع حملا على

لفظه وتنصب حملا على محله فقولنا المبني احتراز عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الطريف

فانها معه لا ترفع وقولنا المفردة احتراز عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة

يجوز ان يدخل عليها يا الا ترى ان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب

توابع المنادى اذا كانت مضافة يجوز فيها النصب والرفع كقولك يا غلام الرجل الكاتب والكاتب

وعطف البيان والمعطوف المتبوع دخول يا عليه ان المعرف بالعهد والاقبال المتبوع

فقولنا يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه يجوز يا زيد وعمرو لم يكن جملة كذا ذكره الكاتب

المتبوع اجمعون واجمعين وقال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان

المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه شابها المضاف لطوله لكن وقع منادى

تمنع الشياع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف قوله والبدل والمعطوف غير

ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا اى كل البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو البدى المفرد وحكم البدل

يلحقه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبنى والمعرب وانما

مفردا او مضافا فان حكمه حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل ان كانا مفردين

معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول فى البدل

المنادى معرفة يا زيد اخا كل ويا زيد بشر وتقول فى البدل والمنادى مضاف

يا عبد الله اخا كل ويا عبد الله زيد وتقول فى المعطوف والمنادى مفرد يا زيد

وعمرو ويا زيد واخا كل وتقول فى المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد يا عبد الله

واخا كل وانما كان حكمها فى الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل لما فى البدل فى غلامى

العامل كما مر فى بابه فكون حرف النداء مقدرا فيه لما فى المعطوف فظاهر لان حرف

العطف قائم مقام حرف النداء قوله والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم فحاصله

ان المنادى المبنى اذا وصف بابن واقع بين علمين احدهما علم نحو يا زيد بن عمرو ويجوز

فى المنادى المضموم والمفتوح كلى الضم على اختيار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد معرفة فيكون

مبنيا على الضم واما جواز الثانى فلكونه مضافا فيكون منصوبا ويجوز جواز من قوله بخا ولغا

واما اختيار الثانى فلانه حينئذ امتناع الموصوف والصفة لكونه الاستقلال فصار

قوله اسم مركب ابن مضاف الخ اى كل واحد من زيد وعمرو فى يا زيد بن عمرو وكذا كان كل فتح احد المنادى كما يفتح احد

الاسم الاول المركب معه غيره اعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان المنادى والمضاف اليه

اما ان يكونا علمين نحو يا زيد بن عمرو او يكونا غير علمين نحو يا رجل ابن انيسا والاول

علما والثانى غير علم او بالعكس فان كان الاول علما والثانى غير علم فالاول مع حاصله كما ذكرنا

وان كان احد المتضايفين علما دون الاخر فالعلم هو الاول والاقسام الباقية

ما ذكرنا من منع الامتزاج وكون الاستقلال فى الاول دون الثانى وانما يضاف فعال من

ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ لان لفظ ابن كلمة تدل على الكلمة التى تقع فى

المسميات دون الاشياء قوله واذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا

هذا الرجل ويا هذا الرجل ابن ذا نودى الاسم المعرف بلام التعريف نحو الرجل مثلا

وصل اليه يا اسم المبهم فيقال فى ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا هذا

الرجل ولما احتيج الى الموصول بالجملات فى ندائه كما هو مذهب سيبويه وجوز الاخفش

كلها لصحة كون اللام للتعريف وحرف النداء مع القصد للتعريف فلا جتماعهما لم يجتمعا

جرد التعريف وهو غير جائز فتوسط اسم المبهم واخواته فى النداء اليه وجعلوا ذكر الاسم

المعرف بعدها عاملا للفظ اعلم ان ما فى يا ايها الرجل صوت وفى ايها الرجل لا

كان وجه المفرد بعد قوله والمجرور في الموضع اي والاصل تقديم الحال
صاحب الحال المجرور على المذهب الصحيح كقولك ما ضرب زيدا الا هند
قائمة لان الحال تابع لا يتبع الا حيث يصح وقوع المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا الحال
لا تتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين جوزوا تقديم الحال على صاحبها المجرور قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب منه
رطبا اي وكل ما دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا سواء كان مشتقا او جامدا
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا
فالبسر والرطب كل منهما اسم جامد مشتق لكونه دالا على الهيئة والصفة والعامل
في رطبا هو اطيب لا افعل وفي بسرا خلاف فقال ابو علي الفارسي وهذا اي العلم بالعامل
او حرف التشبيه لا عمل العامل فيه وهذا واسم التفضيل واسم الفاعل تقدم حول اسم
التفضيل على صفة الاول وقال مصنف الكتاب اطيب وجوز عمل افعل التفضيل
فيما قبل الجار لتقدم تمامه عليه بسرا اطيب منه رطبا وان العامل في بسرا هو اسم التفضيل
قوله الاتفاق وكون جملة خبرية اي وكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا اي
كان الحال جزء من ذي حال للحقيقة فما ان الاخبار عن الشيء بمفرد وجوز وكذا الجملة
يجوز وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال جزء فيجب ان يكون محتملا

قوله والمضارع المثبت اي المجرد من ما وقد اي والمضارع المثبت

السؤال وكذلك ان كان منصوبا بين لا وبين الاسم بني وجعل الرفع والنكرة مفتوحة
نحو لا غلام رجل ولا امرأة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لمضي عليه واما النكرة فلانه
جواب سؤال سائل سأل فقال اهل من رجل في الدار ام امرأة فوجب النكرة في الجواب
للمطابقة قوله وسئل قيس ولا حسن الخ اي اذا سئل هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال ايهما احسن معرفة من غير الرفع والنكرة وانتم تعلمون ان كان معرفة
وجب الرفع والنكرة وجوابه انه متى سئل اي قيس ولا حسن ان حسن لما فيه من الاضافة
واقيم المضاف اليه مقامه ولا سئل ان عمل اي حسن باقيا لان العامل لا يكتفي بالمضاف
اليه وحده كما في باب الاضافة فلا يمكن ان يكون هذا جوابا عن ايهما احسن الا ذكر
احدهما المنصوب بالكسرة ايهما احسن معرفة مع انه ذكر في الجواب النكرة
قوله وهو مثل لا حول ولا قوة الا بالله جنسه اوجه بخلاف نصب الثاني
ورفعهما ورفع الاول ونصب الثاني اعلم انه اذا عطف على
اسم لا مع تكريرها جاز في المعطوف اوجه اول فتح الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
اي لا حول لاحد ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع لانه مبتدأ وبالله خبره
وكذلك لا قوة في محل الرفع لانه مبتدأ وبالله خبره فلا حول ولا قوة لا بالله جملة
هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله

في محل الرفع بالابتداء وبالله الا قوة تأكيد النفي فوقه عطف على لفظ لا حول
وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة لا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول
ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع لانه مبتدأ وبالله
لا قوة تأكيد النفي فوقه عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول
ولا قوة جملة واحدة والرابع رفع الاول ونصب الثاني نحو لا حول لا قوة الا بالله فلا حول
مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون لا حول في محل الرفع على هذا لان
شيئا لا يصح ان يكون مطابقا للسؤال وبعد ان علمت هذه الاوجه الاربعة
لك ان تفتح الثاني ان لم يكن من وجه حروف العطف وترفع الاول والثاني
او تفتحهما او ترفعهما او تنصبهما او ترفع الاول وتنصب الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله فلا حول مرفوع بلا اسم لا وجنسه محذوف وبالله خبره ولا قوة بعطف لا
لا يجب تكريرها بل يجوز ذلك ورفع الاول لما ضعف لا في العمل من الفتح
في محل الرفع بالابتداء وبالله خبره قوله واذا دخل الهمزة الخ اعلم ان العول والعون
والعوض والقوي اذا دخل الهمزة عليها الف التسوية كان لمن يطلب ان لا
يطلب ان لا يحصل بحصول الاستواء حاصلا كان من الحالة التي هو عليها الاستواء
نحو لا يبالي زيد اقام ام قعد اي لا يحصل عنده اي اقام حاصل بالنسبة الى

مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا
نحو غلام زيد عالم فقوله مراد الحذاء زيد عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة
لان يوم الجمعة نسب اليه شئ او وصف بواسطة حرف الجر وهو في وليس وكذا الحرف
مراد او الامكان يوم الجمعة مجرور او يعلم منه ان المقصود من قوله مراد المراد
في المحل قوله فالبعد وشرطه ان يكون المضاف بها مجردا عن ياء
اي شرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا عن
اسما تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة اي معتمانه لو كان فيه تنوين
او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كما قدر انه
لو كان فيه تنوين لحذف منه لاجل الاضافة نحو حكم وغلام زيد على زيد
واما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدل المضاف
اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الى المضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهي معنوية ولفظية
فالاول ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة بتقدير
حرف الجر حاضرين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد

واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مشروبا ومضارع
صفة غير مضافة الى معمولها الآن مصارع معمول المصارع فلاجل هذا لم يتنقض
عاقوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة الآن معمول قولنا
هذا ضارب زيد اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس معمول المضاف ولكن
الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد اضافة معنوية الى زيد ليس
معمول ضارب لاجل ان اذا كان بمعنى الماضي وكذا اذا كان بمعنى الحال
هنا ان يرفع المضاف اليه او ينصبه لوسط على وان الاولى ان الاضافة
كان راضيا او ناصبا المضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اي المعنوية اللام
او بمعنى من فعلى الاول المضاف وظرفه
او بمعنى من فعلى الاول المضاف وبعض من ظرفه اي الاضافة المعنوية
كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيدا اي غلام لزيد فان زيدا ليس من جنس الغلام
والظرف اعم من ان يكون المضاف اليه جنس المضاف او نوعه او صنفه
منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه

ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كائنا الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله
وهو قليل مثل غلام زيد عالم فضة وضرب اليوم اي وجد الاضافة بمعنى
في قليل فقوله غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة
بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا مع
المعرفة وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية ان كانت مضافا اليها
المعرفة نحو غلام زيد فاذن الاضافة تعريف المضاف ان كان نكرة وتخصيص
غاية الايضاح الاسماء تتعرف في الاعلام نحو جعفر وحمدون وعبد الله
اشهر المضاف اليه المضاف اليه ومعاني تتم المضاف اليه بحركة ما قبل
السكون وان كانت المكرة اذا دخل تخصيصا للمضاف نحو غلام امرأة وغلام
امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف اي كشرط الاضافة المعنوية
ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة
فلم يحتج الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف
الى النكرة لم يفد وعلم من هذا ان الاضافة لا تفيد التعريف والتخصيص معا
زيدنا جزء من زيد ولا التعريف باللام اذ بعد حذف اللام منه الجزء المبهم ايضا
اصل الاضافة باب التعريف نحو ضيعة الرجل واعلم ان تجريد المضاف عن حرف التعريف

ليس بشرط في جميع الاضافة حتى ان كان حرف التعريف لازما لم يكن التعريف لازما
بل يجوز التعريف ولكن الغرض الاكثري منه التنبيه على الاصل قوله
قوله وما الحاقوا الكوفيون من الملحقات بالاسماء شبهه من اعدد سيبويه شرط
حاجته من حوال وارد على الكوفيين قوله وعلى ان شرط الاضافة تجريد المضاف عن
حرف التعريف والكوفيون يقولون الملحقات بالاسماء كالاسماء الدراهم والجمع الكثير
واجابه عنه بانه ضعيف في القياس واستعمال الفصحاء ان استعمال الفصحاء
تلك الالفاظ كذا وكذا لغة قوله في الدار البلد وفي الغرة
مضافا وذكر الشارح والظاهر ان
مثل ضارب زيد حسن الوجه ابى اضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة
مضافة الى معمولها فقوله صفة احترازا عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى
احترازا عن مثل مصباح معرف ان اضافة لفظية اضافة معنوية ومثال الاضافة
اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وفي تقدير الانفصال اي مجرور في اللفظ
منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني قوله ولا تفيد
الاضافة اي اضافة اللفظية التعريف والتخصيص في اللفظ وهو
حذف التنوين وفي تمام ضارب التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا الا بما في تقدير

ان اصل هذه الالف ما الواو والياء فان كان الواو ترد الالف الى الواو
فتقلب الواو ياء وتسند الى الياء وان كان الياء فالياء وان كان
الالف الفا للتثنية لم تقلبها هذين لانها لا اصل لها فالالف من الياء والواو
فقد اليه والا لانقلبت الرفع بالضمة والجر فان كان اخره ياء ادغمت الياء في الياء فصار
ياء الراجي والغازي الراجي والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء
وادغمت في الياء المضاف كذلك في النصب والجر فقال في غازٍ غازي
ماضي وغازيَ وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركت
الياء لالتقاء الساكنين وفتحت لخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلي لانه
لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما الاخرى
بالسكون قلبت الواو ياء فالتقت ثلاث ياءات فحذفت واحدة فصار الياء
مكسورا ما قبلها للتناسب فصار مسلي وهذا اذا كان الواو في حالة الرفع
قوله وما لا حاجة اليه ماضي وابي واخاه فانه لا حاجة الى هذه الاشارة
لان كتبه لحروف الاضافة تدل على هذه الاحكام فيقال زوج وابا اخي وان كانا مفردين
في بيت ودم ودي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما حذفت
من يد ودم فيقال في يد ودم يدي ودمي ومن غرة كلام الفعل فلذا ترى اخ واب

اخي وابي من غير رد لام الفعل واخ واب مقول فيهما اخو وابو ورد لام الفعل
واذا ضاف في الياء تقول اخي وابي فالالف في اخي وابي منقلبة عن الواو
لسليا بالمتكلم وحده لا يجوز ان يكون لبين جعلها ابا وان يكون لبين
لبين وان كان شاذا اقول الشاعر
قوله وتقول حي وهي اي يقال في حم وهي حي وهي كما يقال في يد ودم يدي
ودمي من غير رد كلام الفعل قوله ويقال في فم الكثرة وفي اي اذا اضيف فم
ليا بالمتكلم فمي وجمان احدهما فمي وهو اكثر والثاني فمي والوجه الثاني
من حيث انه لحق به ياء المتكلم من غير تاء المفرد والوجه الاول اكثر وانما قلب الواو
ميما حالة الافراد اما على الاصل الغريب وهو ينقص وتمامه في الاضافة وذلك لان اصل
فم فوه سكون الواو وحذف الهاء لتناسب مضارع فوه فاعلم قلب الواو ميما قلت
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فاها فحذف الالف
لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهو ميم
العلة غير موجودة حالة الاضافة لانها احد حرفي الهاء واسميت بالمتكلم
كان مبنيا على حرفين وهو تقدير احد الاخرين منهم المصنف لانه لم تحذف الواو عند الاضافة لتسلم
لانه لم تحذف الواو عند الاضافة لتسلم